مخرجات الانتخابات التشريعية في الجزائر وتداعياتها

عمر روابحي

> أدى غياب استقلالية سلطة الانتخابات دوراً بارزاً في العجز عن الحد من التلاعبات في العتبة الانتخابية التي صاحبت العملية الانتخابية، حيث تم رفع العتبة أحياناً لإسقاط بعض القوائم وتم خفضها أحياناً أخرى لإنجاح قوائم محسوبة على السلطة

تعيش الجزائر منذ سنتين ظروفاً اجتماعية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة، لعل من بين أسبابها الانتقال في معادلة الحكم من جيل الثورة إلى جيل الاستقلال، وصعود جيل جديد من الشباب لم يعايش أزمة التسعينيات في مواجهة نظام الحكم آنذاك، والتي تُعتبر حقبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أحد فصوله الناعمة، وتُجسد المحطات الانتخابية التي تلت انطلاق الحراك الشعبي في شباط/ فبراير 2019 جانباً من مظاهر الصراع القائم هذه الأيام بين الشارع الذي يطرح حلولاً جذرية، والمسار الدستوري الذي تبناه النظام السياسي لإعادة إنتاج واجهات منظومة الحكم.

الجو العام ما قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة

مع حلول الذكرى الثانية لانطلاق الحراك الشعبي في الجزائر، عاد الجزائريون للتظاهر بعد قرابة عام كامل من تعليق المظاهرات بسبب جائحة كورونا، مرددين نفس الشعارات، ومعربين عن عدم رضاهم عن خارطة طريق النظام السياسي، وقد استبق الرئيس عبد المجيد تبون تصاعد المظاهرات بإقدامه على حل البرلمان بتاريخ 18 شباط/ فبراير 2021، وإصدار عفو عن العشرات من نشطاء الحراك، ومواصلة المسار الدستوري

الذي اعتمدته السلطة في مقاربتها لحل الأزمة، لذلك أصدر الرئيس تبون قانون الانتخابات في 10 آذار/ مارس 2021 تمهيداً للانتخابات التشريعية, وذلك بعد الفراغ من تعديل الدستور الذي جرى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

للوهلة الأولى أثار إصدار رئيس الجمهورية لقانون الانتخابات بأمر رئاسي استغراب الكثير من المتابعين والخبراء، ولكن المخاوف من اعتراض حزبي السلطة الأرندي (حزب التجمع الوطني الديمقراطي) والأفالان (حزب جبهة التحرير الوطني) في البرلمان على قانون انتخابات يعتمد نظام القائمة المفتوحة، وبالتالي يلغي مضاربات المال الفاسد على من يتصدر القوائم، بررت هذا السلوك الذي لجأ إليه الرئيس والمتمثل في حل البرلمان أولاً ثم إصدار القانون بأمر رئاسي.

وكما كان متوقعاً، بتاريخ 11 آذار/ مارس 2021 استدعى الرئيس تبون الهيئة الانتخابية, وثبت يوم 12 حزيران/ جوان كموعد لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني, وقد تباينت مواقف القوى السياسية من الانتخابات المزمع تنظيمها, ففي حين أعلنت أحزاب السلطة (الأفالان والأرندي) والأحزاب التي تدور في فلكها, مثل (حركة البناء, وحزب المستقبل) مشاركتها, أعلنت قوى سياسية أخرى يرتكز ثقلها الشعبي بشكل أساسي في منطقة القبائل, وكانت قد تبنت موقفاً مسانداً للحراك الشعبي, مقاطعتها للانتخابات ومنها الأرسيدي (حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) والأفافاس (جبهة القوى الاشتراكية), واتجهت الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية وعلى رأسها حركة مجتمع السلم, وهي حركة معارضة للنظام السياسي منذ 2012، إلى الإعلان عن مشاركتها في الانتخابات القادمة.

وواصلت قوى الحراك غير المهيكلة في أحزاب رسمية معتمدة إلى تبني خيار المقاطعة الشاملة لكل الاستحقاقات الانتخابية، وهي القوى التي لا تعترف بالرئيس عبد المجيد تبون كرئيس للجمهورية، ولا تعترف بكل المخرجات التي تلت انتخابه في كانون الأول/ ديسمبر 2019.

مجريات الانتخابات التشريعية ونتائجها

لا شك أن النظام الانتخابي الذي يقوم على القائمة المفتوحة يعتبر من أعقد النُظم الانتخابية، وقد تم اعتماد هذا النمط في الجزائر بشكل ارتجالي دون أن يُصاحبه برامج لبناء القدرات وتدريب للمشرفين على العملية الانتخابية والناخبين على حد سواء، وهذا ما أدى إلى حدوث أخطاء بالجملة في عمليات التصويت وملء محاضر الفرز وعد الأصوات، وهذا لا ينفي أن هذا النمط الانتخابي أوقف بشكلٍ كبيرٍ المال الفاسد الذي كان يُدفع لقاء ترأس القوائم

الانتخابية في إطار النظام الانتخابي القديم.

ولم تكن الأخطاء الكثيرة التي حدثت بسبب النظام الانتخابي هي المأخذ الوحيد على انتخابات 12 حزيران/ جوان، بل إن تركيبة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هي نفسها جزء من المشكلة، حيث يتم تعيين كل أعضائها بشكل مباشر من رئيس الجمهورية، في حين أن النص القديم الذي صدر بّعيدَ انطلاق الحراك الشعبي كان ينص على تعيينهم من رئيس الجمهورية بعد اختيارهم من قبل نظرائهم من القضاء والأكاديميين وغيرهم، وعموماً إذا كان قانون الانتخابات الحالي قد ضمن معيار التمثيلية -وهذا أمر جيد- فإنه لا يزال بعيداً عن تحقيق معيار الشفافية، ومن المعلوم أن قوانين الانتخابات في العالم تقاس بمدى تحقيقها للمعيارين مجتمعين.

أدى غياب استقلالية سلطة الانتخابات دوراً بارزاً في العجز عن الحد من التلاعبات في العتبة الانتخابية التي صاحبت العملية الانتخابية، حيث تم رفع العتبة أحياناً لإسقاط بعض القوائم وتم خفضها أحياناً أخرى لإنجاح قوائم محسوبة على السلطة، ولم تكن مئات الطعون التي قدمت بعد ذلك أمام المجلس الدستوري مجدية، إلا بما يرفع عدد مقاعد المستقلين، وهي الكتلة المحسوبة على رئيس الجمهورية، وتخفيض عدد مقاعد الأفالان بما يضعف جناحاً من أجنحة السلطة مناوئ لجناح الرئيس.

أسفرت نتائج انتخابات 12 حزيران/ جوان, عن استمرار تصدر الأفلان للمشهد الانتخابي في الجزائر, وتراجع الأرندي إلى المرتبة الرابعة, وقد وقف هذان الحزبان ضد الرئيس الحالي عندما كان مرشحا للرئاسة, وهذا يفسر تقليص عدد مقاعد الأفلان من 120 إلى 105 مقاعد، ومنح أغلبها للمستقلين بعد النظر في الطعون وإعلان النتائج النهائية من طرف المجلس الدستوري، لقد كان واضحاً اعتراض الرئيس تبون على حصول الأفلان على هذا القدر الكبير من المقاعد على حساب ما سمي بحزب المستقلين الذين كان يراهن عليهم شخصياً، ولا أدل على ذلك من اللغة التي استخدمها رئيس سلطة الانتخابات عند الإعلان عن النتائج المؤقتة، حيث ركز وأكد على أن المستقلين هي الكتلة الثانية في البلاد.

يشارك المستقلون في كل الانتخابات البرلمانية في العالم، ولا تتعدى نسبة المقاعد التي يحصلون عليها في بعض الدول الـ 5%، غير أن النظام السياسي في الجزائر وضعهم في المرتبة الثانية، ويعاملهم ككتلة واحدة متجانسة داعمة للرئيس الحالي، ومن المحتمل أن يُشكِل بها حزباً سياسياً جديداً إذا قرر الذهاب لولاية رئاسية ثانية له، خاصة بعد تهشم حزبي السلطة بسبب الحراك الشعبي.

جاءت في المرتبة الثالثة حركة مجتمع السلم (حمس) وهي حزب محافظ ذو خلفية إسلامية، حيث حصدت 64 مقعداً، وتدعي الحركة أنها القوة السياسية الأولى في البلاد لولا التزوير الانتخابي الذي يستهدفها بشكل دائم، وبذلك تصبح هي حركة المعارضة الوحيدة في البرلمان الحالي، وتبرر الحركة مشاركتها شبه الدائمة في الاستحقاقات الانتخابية رغم عدم توفر شروط النزاهة والشفافية، بأنها تتأسى بالحركة الوطنية الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، والتي كانت تشارك في الانتخابات رغم علمها المسبق بالتزوير الممنهج من طرف المحتل الفرنسي.

ومنذ انطلاق ما اصطلح عليه بالمسار الدستوري لحل الأزمة مع بداية الحراك الشعبي، وهو المسار الذي يقوم على إجراء الانتخابات الرئاسية، وتعديل الدستور، وانتخابات تشريعية ثم انتخابات محلية - وقد أنجز النظام كل خطواته عدا الانتخابات المحلية -، ويُلاحظ أن نسبة المشاركة المعلن عنها رسمياً في هذه الاستحقاقات تنخفض بشكل مضطرد، وقد انخفضت من 39% في الانتخابات الرئاسية إلى 23% في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وهذا يدلل على عدم ثقة أغلب المواطنين بخارطة الطريق التي انتهجها نظام ما بعد الحراك.

التداعيات والأفق السياسي

من غرائب النصوص الدستورية التي ظهرت في التعديل الدستوري الأخير الذي جرى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، وجود حالتين لتعيين رأس الحكومة، فإذا أسفرت الانتخابات البرلمانية عن أغلبية للمعارضة كان رئيس الجمهورية ملزماً أن يعين رئيساً للحكومة من المعارضة، وإذا أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية عن

أغلبية رئاسية، عين الرئيس وزيراً أولاً، وفي الحقيقة يعتبر الجزء المتعلق بحصول المعارضة على أغلبية برلمانية وبالتالي تشكيل الحكومة أمراً شبه مستحيل في ظل التزوير الانتخابي وفساد الحياة السياسية، فمعظم الأحزاب السياسية تغير ولاءاتها حسب موازين القوى، وقد رأينا كيف تحول حزبي السلطة الأفالان والأرندي إلى حزبي موالاة للرئيس تبون بعدما عارضاه عندما كان مرشحا للرئاسة.

وبُعيد إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، انطلقت مشاورات الرئاسة مع الأحزاب السياسية الفائزة بغرض تشكيل الحكومة، ومن المفارقات أن عدد الحقائب الوزارية الحزبية التي مُنِحت كان مطابقاً لنسبة المشاركة في الانتخابات، حيث حصلت أحزاب الموالاة على 23% فقط من الحقائب الوزارية، بينما وزعت الرئاسة الحقائب الوزارية الأخرى حسب اعتبارات موازين القوة بين العصب الحاكمة خارج اللعبة السياسية المتعارف عليها في النظم الديمقراطية.

تشير بعض تقارير المعارضة في الجزائر أن نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة لم تتعد الـ 15%, أي أن نسبة العزوف والمقاطعة الانتخابيين كانت في حدود الـ 85%, وهذا يعكس أزمة سياسية عميقة, إذا أضفنا لها تدهور الوضع الاقتصادي بشكل ملحوظ وسوء إدارة السلطة للوضع الصحي في البلاد مع انتشار الموجة الثالثة من جائحة كورونا, فإن ذلك كله ينذر بحدوث انفجارات اجتماعية كبيرة وربما موجة ثالثة من الحراك تكون في حجم حراك شباط/ فبراير 2019 أو ربما أكبر وأعنف. ■

عمر روابحي: أكاديمي من الجزائر أستاذ مشارك دكتور في القانون الدولي في جامعة البويرة, خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.